۱۵۲

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب شرح صمدیه ([redacted]) ۶۱/ب
مصنف
[redacted]
مؤلف
خطی نستعلیق ۱۳ سطری
چاپی
سال چاپ یا تحریر .... عدد اوراق ۱۵۳
جزء کتب نحو .... شماره
شمارهٔ عمومی ۱۰۰۳۷ شمارهٔ قبض
واقف دکتر شمس الدین جزایری تاریخ وقف شهریور ۱۳۴۸
طول ۱۶ عرض ۲۲ گنجه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

بازرسی شد

بازبینی شد
۱۳۵۲

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی

واعلم انه كان الاحسن في كل مقام ان يبتدأ به بسم الله الرحمن الرحيم الذي يختص
الكلام ليكون متلبسا بحديث خير الانام قال (ص) بسم الله الرحمن الرحيم ابا
الاستعانة او الملابسة والالصاق او الاستعلاء يمكن ذكر الاسم الكريم عند ابتداء
الفعل الى فرع وجه الاختصاص والاهتمام حتى كانه لا ينافي ولا يوجد بدون التبرك بذكره
والمصنف غيره من ذلك الاشعار ومتعلق الباء مقدر خاص او عام فعل او اسم مؤخر
او مقدم فهذه ثمانية اقسام الاول تقدير فعل خاص مؤخر نحو بسم الله اصنف
والثالث فعل خاص مقدم نحو اصنف بسم الله والخامس تقدير فعل عام مؤخر نحو بسم الله
ابتدئ والسابع تقدير اسم خاص [illegible] عام مؤخر نحو بسم الله ابتدائي والسابع تقدير
فعل عام مقدم نحو ابتدئ بسم الله والثامن تقدير اسم عام مقدم نحو ابتدائي
بسم الله وكذا اجري وجوه الثمانية مع ذكر المتعلق بجميع الاحتمالات سادس عشرة
واصله اسم حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

المستحق لجميع صفات الكمال و الرحمن و الرحيم وصفان بنيا من الرحمة
وقدم الرحمن لانه ابلغ فان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا كما في قطع وقطّع
ولما كان من الواجب ان يذكر بعد البسملة حمد الله تعالى لئلا يلزم ترك الحديث اردفها
بعد رفع لانه جميع المبلغة بقوله احسن كلمة اي افضل كلمة يبتدئ بها
اي تلك الكلمة الكلام في المقاصد والمآرب وخير خبر للمجنون من لطف التجنيس
يختتم به اي بذلك الخبر المرام اي المطالب حمدك والحمد هو الثناء باللسان وقد
التجنيس سواء كان بالنعمة او غيرها والشكر عموم من وجه لان الحمد اعم باعتبار المتعلق
والشكر باعتبار المورد اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض الميم ولا يقاس عليه
غيره على جزيل اي عظيم وكثير الانعام هو تبديل النعمة وكذا في الواجب
ان يذكر الصلوة على النبي واله لانهم يوصلون فيوض الالهية الينا وكذا اعقبه
بها بقوله والصلاة وهي في الاصل الطلب الرحمة وان كان الصلاة من الله الرحمة مجازا
والسلام هو بمعنى دعاء على سيدنا الانام وافضل بني نوع انسان بل افضل
المخلوقات لانهم كونهم علة للامر لان هذا الحكم مخصوص بلفظ

الدعاء

الدعاء محمد وآله اي اهل بيته وذريته المعصومين فاصله اهل بدليل تصغيره
باهيل وخص استعماله في الاشرف فسقط اعتراض وارد بقوله تعالى كذاب آل فرعون
البررة صفة للآل وهي جمع بار الكرام صفة بعد صفة سيما اي
بمعنى المثل نفي اي مثلان ومعنى لا سيما لا مثل وما زائدة او موصولة
او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى الخصوص وقد يحذف لا في اللفظ لكنه مراد
وعند اكثر النحاة من كلمات الاستثناء وتحقيقه انه للاستثناء عن الحكم
المتقدم بالحكم على وجه اتم الحكم من جنس السابق وفيما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه
خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما او صفة والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة
وكلمة ما على الاخيرين زائدة ابن عمه اي ابن عم النبي صلى الله عليه وآله علي
عليه السلام قدره الذي نصبه اي نصب النبي صلى الله عليه وآله للامر والامارة بعده
بالنص الجلي بحيث على احد الصحابة لكون اكثرهم بعد النبي ص لاضلال لهم الشيطان
اشتغلوا عن متابعته عليه السلام فوقعوا في خسران الابد اعلم الله اللعن المخلد
علما للاسلام اي يكون علماً للاسلام ورايته والعلم الراية وهكذا انه

سال ١٣٤٨ ... بازرسی شد

لابد للجيش ان يتبعوا الراية ويأتوا على اثره فكذا اليوم للمسلمين ان يتبعوه
وينقادوا ما مرتبه ليفوزوا بالهداية ويبعدوا عن الغوائد فكانه عليه السلام
ع ورايته ودفعه اي رافعوا انه بكتف المبارك ووضعه على الكتف لكسر الاصنام
التي وضعها الكفار في بيت الله المعظم فوضع الرجل في كتفه ووضعه ذلك عنه ووضع
الرجل على الكتف باعتماد ما تري فقال رسول الله اري ان راسي في السماء فتخصص له عليه
السلام عنه ذلك معراج لم يقع للعبد ونعم ما قال الشاعر في الفارسية عرش معراج نبي
دو دوش او معراج تو که پیمبران چنین معراج را در یافت جانم
العرب قاطع اعناق جمع عنق النواصب للنام وهو الذي قال لغ
الحاشية الجزم في اللغة القطع ولا يكتفي براعة الاستهلال بذكر الكلمة والكلام
والابتداء والجزم والرفع والنصب للجر فلذا ذكر الكثرة في واضع بالاشارة ل
الثاني ص علم النحو فانه ع قال الفاعل مرفوع وما يجيء به والمفعول
منصوب وما يجيء به لحفظ الكلام عن الخطأ في ايراد المراد وبعد
من الغائبات ولابد اما من المضاف اليه فاذكر المضاف اليه او حذف
ولنى

٣

ولنبي نوى ان حذف لكن معتبر وان حذف وما ينوى فهي مبني بالضم وهي
بهامن الاخوان لان التقدير وبعد الحمد والصلوة ان يكون شي فهذه
اي التعلقات الذهنية سواء وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده وانما اشار بهذه تنويها
اما او تقديرا اما فوائد جمع فائدة وهي ما يحصل من الشي الصمد به اي
المسماة بها وانما سميت بها لانها صنفت لعبد الصمد لابي في بيان علم
العربية وقواعدها التي يتوقف عليها فصاحة الكلام وبلاغته لحصول بها التصديق
باعجاز القرآن حوت اي اشتملت تلك الفوائد فيها مقدر فلا يقال
مع انها حال من الفوائد والجملة الاخيرة اذا كانت حالا لابد فيها من قد ظاهرة
او مقدرة من هذا الفن اي علم العربية ومفعول حوت قوله مهما اي
ما اشتهت تلك الفوائد شيئا يكون نفعه اي نفع ذلك الشي اعم للمبتدي
والمنتهي خاصة وتكون معرفته اي معرفة خاصة اهم من غيرهم وانما جعل
النفع اعم لان نفع تلك الفوائد اشد الى المبتدي من غيره بخلاف المعرفة فانها
لا يحتاج اليها المنتهون وتلك الفوائد تضمنت اي حذفت تلك الفوائد

في ضمنها فوائد جليلة اي عظيمة في فن الاعراب فوائده الصمدية
تضمنت فرائد جمع فريدة وهي الدرة الشريفة ولم يطلع عليها
اي على تلك الفوائد الا اولو الالباب ذوو العقول وذوو العقول وضعتها
اي فوائد الصمدية للاخ الاعز الذي سميته عبد الصمد هو الاخ العزيز
للمصنف جعله الله من علماء العاملين وفي هذا الكلام من لطيفة
لان المصنف دعا بين العلم والعمل ونفعه اي انفع الله الاخ بها اي بتلك الفوائد و
نفع الله جميع المؤمنين الراغبين سبيل الحق لغرض الكتاب اطلق و
تشتمل تلك الصمدية على خمسة حدائق ووجه ضبطها ان الذي يبحث عنها اما مقاصد
او موقوف عليها المقاصد الثاني الحديقة الاولى والاول اما ان يبحث فيه عن المفردات
او الجملة الثاني الحديقة الرابعة والاول اما ان يكون البحث فيه من حيث الاعراب
او البناء الثاني الحديقة الخامسة والاول اما البحث فيه عن الاسماء او عن الافعال الثالث
الثانية الثالثة الحديقة الاولى من الحدائق الخمس فيما
ان يذكر قبل المقاصد اي يكون موقوفا عليه المقاصد لان من الواجب

٢

قبل الشروع ان يعرف العلم غايته وموضوعه وهذه الثلاثة يبحث عنها في الحديقة
الاولى اعلم ان النحو يستعمل لاربعة معاني اول ما يورد في ذلك الكتاب النحو في اللغة
على سبعة معان الاول بمعنى الجانب كقولك سرت نحو دار فلان اي
جانبها والثاني بمعنى القصد كقولك نحوت نحوك اي قصدت قصدك الثالث
بمعنى النوع كقولك عندي ثلثة انحاء من اي انواع والرابع بمعنى المقدار كقولك
جاء الجيش هم نحو الف اي مقداره والخامس بمعنى الشبه والمثل كقولك مررت
برجل نحوك اي شبهك ومثلك السادس بمعنى العرف كقولك نحوت بصري
اليك اي صرفت بصري اليك السابع بمعنى القبيل نحو هذا نحو بني تميم اي قبيلة
بني تميم وفي الاصطلاح علم بقوانين الفاظ العرب اي قواعد الكلية
المنطبقة على احكام جزئيات الالفاظ جمع لفظ وهو في اللغة الرمي مطلقا
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في هذا الفن الى ما يتلفظ به الانسان
من ربط وهذا بمنزلة الجنس لتعريف النحو لانه شامل لغيره كالمعاني والبيان
والصرف وغيرها وقوله من حيث الاعراب والبناء بمنزلة الفصل

الاخراج جزءه وتخصيصه به ولما كان الواجب على كل طالب ان يتصور المطلوب
ولا يضيع غايته وموضوعه بدأ المصنف بتعريف النحو اولاً ثم اشار الى
غايته بقوله وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ لان من راعى قواعده
في الكلام احترز عن الاخلال بها لا يطلق كلامه ككلام الفصحاء ويوافق
نظمه نظمهم وكان مصونا عن الايراد في كلامه وخصوصا عن التعريف
في التلفظ بمرامه ثم بين موضوعه الذي يبحث عن اعراضه الذاتية بقوله و
موضوعه الكلمة والكلام لان عمدة اعراضها الذاتية مبحوث
عنها في النحو ولما حكم بان موضوعه الكلمة والكلام اراد ان يبين معناهما
الاصطلاحي لافتقار الحكم في شيء على تصور الطرفين وقدم معنى الكلمة على الكلام
لان ما صدق عليه الكلمة جزء لما صدق عليه الكلام والجزء مقدم على الكل طبعا
فوجب تقديمه وضعا ليوافق الوضع الطبع فقال الكلمة مشتق من الكلم بسكون
اللام وهو الجرح لتأثير معناها في النفس كالجرح واللام للجنس كما هو مناسب
التعريف لفظ حقيقة كزيد وضرب وقد او حكما كالمنوي في زيد ضرب فانه

وان

وان لم يكن من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ لكنه اجري
عليه احكام اللفظ من الاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده والابدال عنه و
غير ذلك وكلمات الله وكلمات الملائكة لما كانت ما فيه يتلفظ به الانسان داخل
في اللفظ والدوال الاربع غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى التقييد بجزء واد لا يحتاج
الحاق الثاني لان المطابقة في المشتقات لازمة لا في غيرها واللفظ غير
مشتق موضوع قال في الحاشية ولا يحتاج الى ان يؤول بالمعنى لان الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والشيء الاول
صادق على اللفظ والثاني على المعنى فذكر الموضوع مغن عن المعنى وللاحتراز عن
[illegible] يفات بلفظ اخر للفظ الاسم والفعل والحرف الجزء والجملة والاضافة [illegible]
تعريف من قال وضع لمعنى وكان قوله في الحاشية ولا يخفى انه لا يناسب هذا التعريف
كشبه ما يناسب على تعريف ابن حاجب مع كونه اقرب ما على ذكره المصنف وايضا علم
ان في التعريف الوضع فقد اعترض بعضهم فلا [illegible] اطلاق صحيح ليشمل
وضع الحرف اذ لا يفهم منه معناه بدون كلمة ضمه وظني انه لا يحتاج الى

هذا القيد لانه يتوهم من الحرف معناه بلا ضم ضميمة وان لم يفد لعدم تمام بدونها
ولا محذور اذ لا شرط في الوضع ان يفهم معناه بلا انضمام بينهما فرق مفرد
حقيقة كزيد وضرب وقد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه او حكما كبعلبك قائم
ومثالها ما لا يدل جزؤه على جزء معناه لكنه بعد تسمية الامتزاج لفظا مفردا اذا
اعرب اعرابا واحدة وانما قيد بعبد الله علما فانه وان كان معربا باعرابين وانت
جزءان ... التعريف قصد وافيد في احسن من تعريف الحاجب صاحب المفصل
لعدم وروده ما يرد ويتعرض بعضها عليه كما نقض كلام المصنف ره فلما فرغ المصنف من تعريف
الكلمة شرع في تقسيمها الى ما له من الاقسام لتبيين احكام اقسامها فقال و
هي اي الكلمة اسم كزيد وفعل كضرب وحرف كقد اي منقسمة الى هذه
الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اما مستقل معناها اولا والثاني الحرف
والاول ان كان مقترنا باحد الازمنة اولا والثاني الاسم والاول الفعل و
تقديم الاسم على اخويه والفعل على الحرف لكون الاسم مسندا او مسند
والفعل مسندا فقط والحرف لا يكون هذا ولا ذاك مما كان فيه كلاهما

الحق

الحق بالتقديم على الذي لا يكون فيه شيء منهما والكلام عطف على قوله الكلمة لفظ
مفيد بالاسناد وهو نسبة الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب
فائدة تامة فقوله لفظ يشمل الكلمات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وبقيد مفيد الاسناد يخرج غير المركبات الكلامية لان الاسناد
والقيد لا يكون في غيرها ودخل المركبات الكلامية سواء كانت جزئية مثل
زيد قائم او انشائية نحو اضرب سواء كان الطرفان مذكورين كالاول او لا ك
الثاني لان اضرب مع انت كلام والنسبة الجزئية غير مذكور في اللفظ وهذا
التعريف احسن من تعريف الحاجب لعدم لزوم كون التضمن اسم المفعول في تعريف
المصنف ره في تعريفه وغير ذلك من الاعتراضات الواردة على الحاجب فانها
غير واردة على ذلك ولا يتأتى اي لا يحصل الكلام لاحتياج الى الاسناد
والمحتاج واليه المسند والمسند اليه الا في اسمين احدهما مسند والاخر
مسند اليه نحو زيد قائم او فعل مسند واسم مسند اليه ايضا نحو قام زيد ولا
يحصل الكلام بغير هذين القسمين من الاقسام الاربعة الحاصلة من تركيب

وفعلين أو حرف واسم أو اسم وحرف أو فعل وحرف لانتفاء المسند والمسند إليه
كليهما أو أحدهما لأن الحرف لا يكون شيئا منهما والفعل يكون مسندا فقط
وأما نحو يا زيد فهو ليس بكلام حقيقة بل سدّ مسد الكلام في الحقيقة أدعو مع فاعله
المستكن **أو ضمنا** أي هذا أي إيضاح لحقيقة الاسم الذي هو أحد أقسام
الكلمة قدمه على أخويه لزيادة رتبته بالنسبة إلى الفعل والحرف لكونه مسندا
أو مسندا إليه بخلافهما فقال **الاسم** أي حقيقته وماهيته وهو مشتق من السمو
وهو العلو لاستعلائه على أخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون أخويه
فأصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين إلى ما بعدها
ليصح الوقف عليه ثم أتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن وقيل إنه
مشتق من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه ويدفع هذا القول سُمَيّ
وجمعه على أسماء فإنه لو كان كما قيل لكان وسيم وأوسام ولارتكاب القلب
بعيد لكنه حسن ش ما دل على **معناها** أي معنى الكلمة مستقل بالمفهومية ولا فائدة
وغير محتاج إلى انضمام كلمة أخرى عليها فخرج به الحرف لعدم الاستقلال

بمعناه

معناه بالمفهومية غير مقترن وذلك المعنى المفهوم عنها بأحد الأزمنة الثلاثة يعني
زمانا أنت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده فخرج به الفعل لاقترانه بها ولم يذكر
الثلاثة لا لأنه الأزمنة عليها أو السنة لعدم الاقتران أن يكون بحسب أصل
الوضع فدخل فيه أسماء الأفعال وخرج عنه الأفعال المنسلخة ولما فرغ من التعريف
الاسم شرع في بيان بعض خواصه لأن المعرفة بسبب الخاصة لظهورها في
الأغلب أكثر من المعرفة بسبب التعريف فقال **ويختص** أي ينفرد الاسم من بين أقسام
الكلمة **بالجر** أي بدخوله لأنه أثر حرف الجر في المجرور لفظا نحو مررت بزيد وفي
والمجرور تقديرا كما في الإضافة المعنوية نحو غلام زيد ودخول حرف الجر
لفظا أو تقديرا يختص بالاسم لأنه للإفضاء أي الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل
على الاسم ليفضي معنى الفعل إليه الاسم وأما في الإضافة اللفظية نحو ضارب
فإن جزئها وإن لم يكن من أثر الحرف الجار إلا أنها فرع المعنوية فينبغي جر
المعنوية فالاختصاص بالاسم فإنما فسرنا قوله يختص بينفرد لئلا يلزم حق
العبارة أن يقول ويختص الجر بالاسم لأن الجر يختص بالاسم لا الاسم

بخصوص الخبر واما اذا اسند اليه بتقدير الاستفهام كما في قولهم كتب العادة
اي يشعر بعد ذلك ولا بعد عن كون الندا اي وقوعه منادى نحو يا زيد والتثنية
اي كون الاسم مثنى نحو مسلمان والجمع اي صيرورته جمعا نحو مسلمون و قال
في الحاشية اما نحو يضربان ويضربون فالتثنية والجمع انما ورد على الضمير
الذي هو الاسم لا على الفعل انتهى فالتثنية والجمع مختصان بالاسم ولا يكونان
للفعل اصلا والفعل انما سمي به لتضمنه الفعل اللغوي هو المصدر كلمة جنس
لاشتمال كل من الاسم والفعل والحرف معناها اي معنى الكلمة مستقل
في المفهومية والافادة به الحرف مقترن ذلك المعنى المستقل حين
يفهم معناها اي باحد الازمنة بحسب الوضع فخرج به الاسم وان دل
على احد الازمنة كاسماء الافعال الدالة على الزمان لا بحسب الوضع والتطبيق
الحد على الفعل وان لم يدل عليها كالافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد ونعم وبئس وافعال المقعود نحو نعم في الشتر فان عدم الدلالة
على الزمان ليس بحسب الوضع بل كان عارضة فاستقام الحد جمعا و
ملفا

8

ومنعا ولعدم تمام التعريف شرع في بيان بعض خواصه لما ترى في الاسم
فقال ويختص اي يتميز الفعل بقد اي بجواز دخول قد نحو قد ضرب
و قد دخول لم نحو لم يضرب والحرف ووجه التسمية به وان الحرف في الاول
في اللغة الطرف وهو طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل لفعلان عمدة في
الكلام وهو لا يقع كلمة تامة لاقسام الكلمة باسرها وخرج ماعداه بقوله
معناها اي معنى الكلمة وحصولها غير مستقل بالافادة لانه لا يفهم
معناها بدون المتعلق كلمة هو في ظ بل المراد ان الحرف يدل على معناه غير مستقل
بالافادة لا يكون مسندا ولا مسندا اليه بدون المتعلق وذلك ظاهر
عن زيادة في تعقد لا مقترن باحد الازمنة الثلثة انما ذكره لك
زيادة توضيح وتبيين والا تقديم الحرف بدونه ويعرف الحرف زيادة
معرفة ولا يحصل من المعرفة التعريف لعدم قبول شيء من خواص
اخويه وهما الاسم والفعل وانما لم يقبل طرف اخويه خواص لان الخواص جمع
خاصة وخاصة شيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره فما في الفرزرة لا يدخل

شيء من خواص الاسم والفعل عن الحرف وذلك ظاهر واعلم ان المصنف ره قسم
الاسم الا ماله اقسام بثلث تقسيمات فقال تقسيمه اى هذا تقسيم الاسم
ان وضع لذات تستغنى عن محل يقوم بها ويحصلها فاسم عين لانه
يدرك ببعض الحواس كزيد وضع لذات مشخصة من افراد الانسان
او وضع لحدث يحتاج الى محل يقوم ويحصل به فاسم معنى لانه امر
معنوى لا يستقل وجوده فى الخارج كالضرب وضع لحدث معلوم صادر
عن الفاعل او ان وضع للمنسوب اليه حدث اى وضع لذات
نسب اليها حدث فمشتق كضارب وضع لشخص صدر عنه الضرب ومقتول
وضع لمن وقع عليه الفعل وهو القتل فعلم من ذلك ان المشتق لم يوضع للحدث
بل للذات المنسوب اليها حدث كما نقل منه ره انه قال فالفرق بين المشتق
والفعل ان المشتق وضع لحدث لذات نسب اليها حدث والفعل نسب
الحدث الى ذات انتهى فهذه تقسيم بعد الاسم ثلثة اقسام اسم عين و
اسم معنى واسم مشتق ايضا مفعول مطلق فعل محذوف اى اض

ايض

ايضا اى رجع رجوعا وفيه اشارة الى ان للاسم تقسيما ثانيا وهو ان الاسم ان
وضع بوضع جزئي او كلي لشيء بعينه اى بذاته المعينة المعلومة للمخاطب
والمتكلم والمعهودة بينهما فان الشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم
فمعرفة وهي ستة انواع النوع الاول العلم وهو ما وضع لشيء بعينه شخصا او
جنسا غير متناول غيره بوضع واحد كزيد الثاني المعرف باللام الجنسية او
الاستغراقية او المعهودية نحو الرجل وانما قلنا معرف باللام دون ما دخله
اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم فى لسان اهل
اليمن فانه بدل من اللام فللعهد ما دخله الميم الثالث من المعارف
اسم الاشارة وهي ما وضع بوضع عام والموضوع له خاص فانها موضوعة
بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها ومفهوما عاما
كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء
كل واحد من افراده فان الواضع اذا تعقل معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا معنى عاما وهو المشترك

بين افراد الموضوع لان خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها نحو ذا لانه وضع لكل فرد من المشار اليه المفرد المذكر القريب بخصوصية في
الرابع الموصولات فانه كاسماء الاشارة موضوعات بازاء معان معينة
معلومة وضعا عاما كليا نحو الذي فانه وضع لكل فرد من افراد المذكر المفرد
والسادس الاسم المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
سواء كانت الاضافة بلا واسطة نحو غلام زيد عندي او بالواسطة نحو غلام
ابن زيد عندي اذا كانت الاضافة معنى اي اضافة معنوية فان الاضافة
اللفظية لا تفيد التعريف والسابع المعرف بالنداء اي ما قصد به معين نحو
يا زيد ويا رجل بخلاف نحو يا رجلا لغير معين فانه ليس بمعرفة قال في الحاشية اخر
ذكر النداء عن المضاف الماجد بالنداء يرد عليه ما اورد على عبارة ابن
حاجب الشهير بشيخ لما قدم ابن حاجب النداء لزم منه جواز اضافة اللام الى
المنادى مع انه غير جائز والا اي وان لم يكن موضوعا لشيء بعينه من غير
معلومية للمخاطب فنكرة هذا التقسيم الاسم قسمين معرفة ونكرة و

ابهم

والرضا اي يكون الاسم تقسيم ثالث هو ان وجد فيه اي في الاسم
علامة التانيث وهي التاء والالف المقصورة كحبلى او ممدودة كصحراء
ولا يشترط ظهور علامة التانيث لفظا بل ولو كان حكما كما في المؤنث
السماعي اذا كان الاسم رباعيا لان حرفه الرابع في حكم علامة التانيث كعقرب
فلهذا لا يظهر في التصغير تاء التانيث بل قال عقيرب او كان ثلاثيا
كما في المؤنث السماعي لا يكون على اربعة احرف كناقة مثال للمؤنث الذي
علامته يكون لفظا ونار مثال للمؤنث الذي لا يكون علامته فتقدر بها
فمؤنث والا اي وان لم يكن في الاسم علامة التانيث لا لفظا ولا
وتقديرا فمذكر هذا التقسيم ايضا بتغير الاسم قسمين مؤنث ومذكر ووجه
تقديم المؤنث على المذكر لوجود قيود المؤنث دون المذكر والوجود اشرف
فاذن هو بالتقديم والمؤنث ان كان موضوعا لمؤنث له فرج
اي يكون بازائه المذكر من جنس الحيوان فحقيقي اي فهو المؤنث
بالمؤنث الحقيقي كالمثال الاولى والا اي وان لم يكن له فرج اي

اي لا يكون باز انه مذكر من جنس الحيوان فلفظي اي لا يسمى به المؤنث
الحقيقي كما لمثال الثاني ولما فرغ من تقسيم شرع في تقسيم تقسيمها اي هذا
التقسيم غير التقسيم المذكور لان التقسيم الاول للاسم وهذا للفعل والمراد
بالفعل معناه اللغوي وهو الحدث تنقسم ثلثة اقسام الماضي والمضارع
والامر لانه ان اقترن بزمان والزمان ثلثة ماض وحال
واستقبال او زمان سابق على زمانين اخرين فكذا اقال سابق بالجر
صفة زمان وضعا قال في الحاشية اي بحسب الوضع فلا ينتقض التعريف
بنحو لم يضرب وان ضرب ضرب اشهى فان الاول مضارع دل على الزمان
السابق وان دل على الزمان اللاحق لكن بحسب الوضع بل بالعرض
فماض قال في الحاشية كذا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون به ذلك
الحدث الحقيقي الفعل اللغوي هو المراد ههنا قوله فماض خبر مبتدأ اي فهو
ماض ومن يمكن ان يورد عليه ان الضمير راجع الى الحدث ليس هو المراد
وقد يدفع بمراعاة الاستخدام ان يرجع الضمير الى المذكور المقام وعبـ
نـ

11
فيه حين الارجاع غير معناه الذي قصد اولا لكن ان الفعل يراد به ههنا
الحدث ولفظه هو في قوله فهو ماض راجع اليه لكن لا يراد به حق الحدث
بل المجموع الحدث مع الزمان وقوله فتدبر كانه اشارة الى ان الاستخدام
وان كان جائزا لكنه في موضع التفهيم لا يجوز منه ويختص اي يتميز
الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع وهي التاء الساكنة
نحو قامت وتاء الضمير المخاطب نحو ضربت وتاء ضمير المخاطبة نحو ضربت وتاء ضمير المتكلم
نحو ضربت او الفعل اقترن بزمان مستقبل نحو سيضرب او بزمان
حال نحو يضرب وضعا اي في اصل الوضع وعلمت فائدة هذا القيد
فيما سبق الثاني فمضارع اي فهو مضارع ولا بد رعاية الاستخدام كما مر
وانما سمي هذا القسم بالمضارع لان المضارعة بمعنى المشابهة لان كلا
من الشيئين كانهما ارتضعا من ثدي واحد فهما اخوان رضاعا والمضارع
مشابه لفعل الاسم من جهة العموم والخصوص لان رجلا يحتمل ان يكون زيدا
او عمرا او بكرا او غيرهم فاذا قلت الرجل فقد عرفته وكذا يضرب ويضرب

فيختص في الاول بالاستقبال وان سا بالحال وكذا اشبه الاسم الفاعل في الحركات
والسكنات والوقوع في الموضع ولهذه المشابهة صار من بين الافعال مستحقا
للاعراب او يختص اي يتميز المضارع بالسين نحو سيقوم ولم نحو لم يقم
والحروف الزوائد انيت اي الهمزة للمتكلم وحده نحو اضرب
والنون للمتكلم مع الغير نحو نضرب والياء للغائب المذكر واحدا كان نحو يضرب
والتثنية نحو يضربان او جمعا نحو يضربون ولجمع المؤنث الغائبة نحو يضربن والتاء
للمخاطب المذكر واحدا كان نحو تضرب او التثنية نحو تضربان او جمعا
نحو تضربون وللمخاطبة واحدا كانت نحو تضربين وللواحدة الغائبة
نحو تضرب ولمثناها نحو تضربان اي الفعل اقترن بالحال فقط
اي لا بزمان الاستقبال ايضا وضعا اي في اصل وضعه لما مر قال في الحاشية
خرج المضارع فانه وان دل على بعض الاحوال على الحال فقط الا انه ليس
في اصل الوضع مشتركا بين الحال والاستقبال انتهى فامر اي فهو امر
مخاطب كان او غائبا او متكلما على الخلاف امر على الاستخدام ويعرف

ويعرف الامر بفهم الامر منه نحو اضرب ولتضرب فانه يفهم به الا المتكلم
امر مخاطب والغائب بايقاع الضرب في الحال مع قبوله اي قبول الامر
قال في الحاشية خرج اسماء الافعال فانها لا تقبل نون التاكيد
وان فهم منه الامر وكذا لفيد الامر خرج النهي فانه لا يقبل نون التاكيد
لكن يفهم الامر منه فعلم من هذا ان كل منها بانفراده لا يصلح للتعريف ونوني
التاكيد احدهما ثقيلة نحو اضربن وليضربن والاخرى خفيفة نحو اضربن
وليضربن واعلم انا جمعنا عولها في مرتبة الحاضر والغائب والمتكلم كما
ذهب اليه اكثر النحاة وكان ظاهر العبارة يقتضي ان يريد الامر الحاضر ولا دخل
والمتكلم بالمضارع وتنصره الماضي قدمه على اخويه لسبق زمانه مبني
لا يوثر الشيء في اخره ولا بد وهو على الفتح الاصل لانه يكون في المعاني
المقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة والمشابهة المضارع
في وقوعه موضع اسم الفاعل نحو زيد يضرب في موقع زيد ضارب كما ان المضارع
يقع موضع الاسم ولوقوع الماضي شرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك

لو نوع المضارع شبه ظاهر جزاء ونحو ان نضربن امرتكم فاستحق الاخر حركة فاختير
الفتحة فتكون بنائه على الفتح وانما قال الا اذا كان لخروجه اي جزاء الاخر
الفاتحة عن ادعا او اتصل به عطف على اذا كان الاخر اي الا اذا
اتصل بالاخر ضمير رفع اي مرفوع ساكنا كالف التثنية فان اخره الاخر فيه
مفتوح اما اذا كان الاخر اي الفا او اتصل به ضمير مرفوع متحرك فاخره الاخر لا
يكون مفتوحا بل يكون ساكنا او اتصل بالاخر واو ضمير نحو ضربوا فاخره الاخر
فيه مضموم والمضارع قدمه على الامر لكشفه منه ان اتصل
به اي المضارع نون اناث اي ضمير جمع المؤنث الغائبة والمخاطب
مبني على السكون لانه لما اتصل به نون الضمير كيضربن لزم سكون ما قبلها
ليتصل به في جمع المؤنث فيكون الاخر مبني على السكون او اتصل بالمضارع نون
التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة مباشرة للفعل كيضربن احترز عن
ذلك عن غير المباشرة كيضربان فان اعرابها معها تقديري لفظا حقيقي
انتهى وان جزاء نون التاكيد مباشرة لنحو جمع المذكر المؤكد وتضربي

الواحدة

الواحدة المخاطبة المؤكدة مع انهما لا يكونان داخلتين من تمام الفعل لكنهما حقيقة
ويمكن ان يراد بان النون ان كيد غير مباشرة لها تقديرا لان واو
الضمير فيه وياءه في حكم الموجود فعلى الفتح اي مبني على الفتح اذ النون الخفيفة
والنون المدغمة في الثقيلة يكونان ساكنين فلزم ان يكون ما قبلهما مبنيا بالحركة
لدفع التقاء الساكنين واختير الفتحة وجه بناء الفعل اذا اتصل به نون
التاكيد ان الفعل المضارع انما يعرب لمشابهته الاسم فلما اتصل به شيء لم يوجد
الا في الفعل وجه نون التاكيد رجح جانب الفعلية وضعف مشابهته
فيعود على ما كان عليه وهو البناء والا اي ان لم يتصل بالمضارع نون
ضمير المؤنث ولا نون التاكيد المباشرة فمرفوع لفظا نحو يضرب او
تقديرا نحو يغزو ان تجرد المضارع عن ناصب نحو ان ولن و
نظائرهما وان تجرد عن جازم مثل لم ولما وما شابههما والا
اي وان لم يتجرد بل ان دخله الناصب فمنصوب لفظا نحو لن
يضرب او تقديرا نحو لن يخشى وان دخل الجازم فمجزوم بجزم